

## وثيقة رقم 144 :

خطاب سلام فياض في افتتاح مؤسسة محمود درويش للإبداع<sup>144</sup>  
[مقتطفات]

12 حزيران/ يونيو 2010

يسعدني ويشرفني أن أكون معكم في هذه المناسبة لافتتاح مؤسسة محمود درويش للإبداع. وأشعر بسعادة خاصة، وأنا بينكم اليوم في كفر ياسيف، التي تعود إلى 3000 سنة قبل الميلاد، وتحتضن أقدم المدارس في الشمال، وخرجت العديد من الشعراء والفنانين والمبدعين، وعلى رأسهم محمود درويش.

(.....)

إن نجاح العملية السياسية في تحقيق أهدافها يتطلب إعادة المصادقية لها، وتصويب مسارها. ولا يمكن لهذا أن يتم إلا بالقدر الذي يتحمل فيه المجتمع الدولي بنفسه مسؤولية إنهاء الاحتلال، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة لإنهاء أطول احتلال شهده التاريخ الحديث، وضمان حق شعبنا في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف. ونقول للجميع: إن الحل لن يكون إلا على أساس قرارات الشرعية الدولية والاعتراف بحقوق شعبنا الوطنية. وكما قال درويش "إن أيدينا الجريحة ما زالت قادرة على حمل غصن الزيتون اليابس، من بين أنقاض الأشجار التي يغتالها الاحتلال، إذا بلغ الإسرائيليون سن الرشد، واعترفوا بحقوقنا الوطنية المشروعة، كما عرفتها الشرعية الدولية، وفي مقدمتها حق العودة والانسحاب الكامل من الأراضي المقدس. إذ لا سلام مع الاحتلال ولا سلام بين سادة وعبيد". وأضيف: "لا سلام مع الاستيطان، ولا سلام دون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين المستقلة، ولا سلام مع أي مس بمكانة الجماهير العربية في إسرائيل".

لقد أعلنت السلطة الوطنية في آب الماضي برنامجها "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" الذي أتى من واقع التجربة الملموسة لشعبنا وحقوقه الطبيعية في الحرية والاستقلال والعودة. فهذا البرنامج ببساطة يشكل أداة فعل لهزيمة اليأس والاحباط، وانتصار الثقة بالنفس والقدرة على الإنجاز، والتي نراها يومياً مع كل طفلة تشق طريقها للمدرسة، ومع كل طريق يعبد، وكل مصباح يضاء، ومع كل عبادة تؤمن للعلاج للمرضى، ومع كل مشروع يعزز صمود شعبنا ويقربه من لحظة الخلاص من الاحتلال. ومع ذلك وقبله وبعده، مع كل فرصة إبداع تمنح لفنان أو شاعر أو كاتب أو مسرحي أو سينمائي، وفي بيئة قادرة على حماية هذه الإبداعات، وتطويرها. فثقل الاحتلال وممارساته لن يجعلنا نغفل عن واجبنا في رعاية ودعم المشروع الثقافي والنهوض بكامل مكوناته. فالمشروع الثقافي هو البوصلة التي تمكنا من ألا نضل الطريق.

إن برنامج إنهاء الاحتلال وبناء الدولة، أيها السيدات والسادة، ليس مشروعاً خيالياً بعيد المنال، بل هو فعل مقاوم عنيد، وورشة حقيقية للعمل الجاد والمنظم، بدأ يتحول إلى ورشة تعزز الإنجاز

وتعجل في تحقيقه. وما نحتاجه دوماً هو تضافر العقول والجهود والأيدي. فلا وقت لدينا لانتظار العالم حتى ينصفنا، ولا وقت لدينا حتى تفيق غطرسة القوة من عنجهيتها. فما نسعى إليه هو الخلاص من المرحلة الانتقالية، وقيودها المجحفة، وليس الدخول في مراحل انتقالية جديدة. نعم، إن ما يسعى إليه شعبنا، وتعمل السلطة الوطنية على تحقيقه، هو الخلاص التام من الاحتلال ومراحله الانتقالية، والدخول في عهد جديد هو عهد الحرية لشعبنا، عهد الدولة المستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها الأبدية القدس الشريف... عهد السلام الحقيقي والأمن الراسخ لشعوب المنطقة.

إن جوهر برنامج عمل الحكومة، يرتكز أساساً على استكمال بناء مؤسسات دولة فلسطين وبنيتها التحتية، تمهيداً لإقامة الدولة، وبما يوفر في الوقت نفسه مقومات الصمود لشعبنا ويعزز قدرته على حماية أرضه. وهذا المسار يتكامل عضوياً مع مسار المقاومة الشعبية السلمية لاستنهاض عناصر القوة الذاتية، وإسناد مسار النضال السياسي الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية مع كافة الأطراف الدولية وفي كافة المحافل. وتمثل هذه المسارات الثلاث في مجملها حلقات مترابطة وركائز أساسية لإنجاز مشروعنا الوطني.

نعم، إن التنامي الملموس لحالة الوعي والالتفاف الشعبي حول المقاومة الشعبية السلمية، والجهد الوطني المبذول لبناء مؤسسات دولة فلسطين وبنيتها التحتية، كمسارين متلازمين، يتكاملان مع مسار النضال السياسي لتوسيع قاعدة الإجماع الدولي، ونقله من تأييد حقوق شعبنا العادلة، ودعم خطة سلطته الوطنية لإقامة مؤسسات دولة فلسطين، إلى تدخل فاعل ومباشر في العملية السياسية لضمان إنهاء الاحتلال، وتمكين شعبنا من تحقيق أهداف مشروع الوطني. "فالبقاء مقاومة"، وتعزيز قدرة شعبنا على البقاء في مواجهة المشروع الاستيطاني الاحتلالي يمثل المربع الأول في أي جهد حقيقي يستهدف إنهاء الاحتلال. وإن هذا الأمر يترافق مع ما نشهده من تنامٍ واضح في الوعي الدولي بشأن المشروع الاستيطاني الإسرائيلي، بكل ما يمثله من خطر على أية إمكانية لضمان تحقيق حل عادل ودائم يكفل لشعبنا حقه في العيش بحرية وكرامة في وطن له. ويبدو ذلك جلياً في المواقف الدولية المتنامية والتي تم إعلانها في بيان الاتحاد الأوروبي في شهر كانون أول العام الماضي، وبيان اللجنة الرباعية في موسكو في شهر آذار من العام الحالي، بكل ما تضمناه من عناصر قوة أساسية مساندة لحقوقنا وقضيتنا العادلة. إذ أعلن العالم بوضوح أنه لا يعترف بضم القدس الشرقية، وأن وضع القدس يشكل قضية أساسية من قضايا الوضع النهائي، ويجب حلها وفق مرجعية واضحة تقوم على قرارات الشرعية الدولية، وقواعد القانون الدولي، وعلى أساس حدود الرابع من حزيران عام 1967. كما أكد دعمه الواضح لخطة السلطة الوطنية الفلسطينية في مجال البناء والإعداد لقيام الدولة... فالعالم يقف اليوم موحداً مع حق شعبنا في العيش بحرية وكرامة في دولة مستقلة له. وفي هذا كله عناصر قوة إضافية لشعبنا في هذه المرحلة من مراحل نضاله الطويل، علينا أن نحسن استثمارها، ونتحرك وفقها، وبما يمكن شعبنا من إنجاز حقوقه الوطنية، بما فيها حقوقنا في القدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطين.

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب الإسراع في إنهاء الانقسام وحالة الانفصال المأساوية، واستنهاض كامل طاقات شعبنا الموحدة في مواجهة الاستيطان والحصار. ومن هنا ومن على منصة درويش أعلن أننا لن نكون أسرى الخيارات الإسرائيلية بين الحصار أو الانفصال. فلا للحصار ولا للانفصال. فكلنا



موحدون في مواجهة الحصار، وعلينا أن نكون موحدين أكثر ضد مخاطر الانفصال... فوحدة الوطن هي الطريق للحرية والاستقلال، وهي الطريق لبناء دولة فلسطين، في قطاع غزة وفي الضفة الغربية وفي القلب من ذلك كله القدس الشرقية العاصمة الأبدية لدولتنا، وهي الطريق لحماية حقوق شعبنا كافة، وعلينا جميعاً أن نرتقي لمستوى المسؤولية والأمانة التي حملنا إياها شعبنا.

وفي الختام، أحيي جهودكم وأبارك لكم هذا الإنجاز، وأؤكد لشعبنا أن السلطة الوطنية ستعى وتدعم كل المبادرات الكفيلة بمواصلة اندفاع الفكر والثقافة والفنون والآداب والإبداع بكافة مكوناتها، وذلك بهدف تكريس هويتنا الثقافية، وتعميق وحدة المثقفين في الداخل والخارج، ولمواجهة كل أشكال الإلغاء والتغريب والاستلاب، ولتطوير علاقتنا الثقافية مع عمقنا العربي ومحيطنا الإنساني.

هذا عهدنا لكم. فقوتنا تكمن في توفير المناخ الحر للإبداع، بكل مكوناته، باعتبار الحرية شرطاً للحصانة الوطنية... هذا هو وفاؤنا لدرويش وروحه المحلقة في سماننا... وهذا هو التزامنا لشعبنا، ولن نحيد عنه.

## وثيقة رقم 145 :

### بيان البيت الأبيض حول التحقيق الإسرائيلي في حادثة سفن أسطول الحرية<sup>145</sup>

13 حزيران/ يونيو 2010

اتخذت إسرائيل خطوة مهمة إلى الأمام باقتراحها تشكيل لجنة عامة مستقلة للتحقيق في الظروف التي أحاطت بالأحداث المأسوية الأخيرة على متن القافلة البحرية التي كانت متجهة إلى غزة. وفي بيان رئاسي لمجلس الأمن الدولي انضمت الولايات المتحدة إلى الأسرة الدولية في شجب تلك الأحداث التي أودت بحياة تسعة أفراد وتسببت في وقوع الكثير من الإصابات على متن القافلة البحرية، وفي دعم القيام بتحقيق عاجل ومحايد وموثوق وشفاف.

إننا نعتقد أنه ينبغي السماح لإسرائيل، شأنها شأن أية دولة أخرى، بإجراء تحقيق في الحوادث التي تتعلق بأمنها القومي. ولدى إسرائيل نظام قضاء عسكري يلبي المعايير الدولية وقادر على إجراء تحقيق جدي وموثوق. كما أن الهيكلية والشروط المرجعية للجنة التحقيق المستقلة العتيدة التي اقترحتها إسرائيل يمكن أن تفي بمعايير التحقيق العاجل والمحايد والموثوق والشفاف. لكننا لن نحكم سلفاً على العملية أو نتيجتها بل سننتظر إجراء التحقيق ونتائجه قبل أن نخلص إلى استنتاجات أخرى.

وفي حين يتعين منح إسرائيل المهلة الزمنية لاستكمال العملية، فإننا نتوقع أن يجري التحقيق الذي ستجريه اللجنة الإسرائيلية وقواتها العسكرية على وجه السرعة. كما نتوقع أن تعرض النتائج لدى استكمال التحقيق بصورة علنية وأن تقدم للمجتمع الدولي.